

المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

الثلاثاء والأربعاء ٢٢ و ٢٣ رجب ١٤٢٨ هـ - ٩-١٠ أكتوبر ٢٠٠٦ م

المحور الأول

الهيئات الشرعية تأسيسها، أهدافها، واقعها

فضيلة الدكتور / عبد الستار أبو غدة

الهيئات الشرعية تأسيسها، أهدافها، واقعها

إعداد
د. عبد الستار أبو غدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين
وبعد، فإنه بالرغم من الأهمية القصوى للرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات
المالية الإسلامية فإنه قد تأخرت العناية بإيجاد فرص اللقاء بين القائمين بالرقابة الشرعية
بمحضر الفنيين الذين هم المنوط بهم تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع
تطبيقات المنشآت التي يديرونها ولذلك كانت مبادرة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية
الإسلامية لعقد مؤتمر مخصص للرقابة الشرعية استدراكاً لواجب تأخر أدائه .
وقد أعددت هذا البحث في أحد محاور هذا المؤتمر آملاً أن يسهم في تنظير وتطوير
الرقابة الشرعية ولاسيما في ضوء المعايير المتعلقة بها الصادرة عن مجلس المعايير ...

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

مَهَيِّدٌ

إن الكلام عن تأسيس الهيئات الشرعية وأهدافها وواقعها يتطلب البدء ببيان المراد بالرقابة الشرعية التي من أجلها يتم تكوين تلك الهيئات وأهمية تلك الرقابة .

تعريف الرقابة الشرعية، وأهميتها :

يمكن تعريف الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بأنها هي " متابعة وفحص وتحليل الأنشطة والأعمال والتصرفات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك باستخدامها الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة، مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة إبداء الرأي الشرعي والقرارات والتوصيات والإرشادات لمراعاتها في الحاضر لتحقيق الكسب الحلال، وكذلك في المستقبل بغرض التطوير إلى الأفضل .

ولا يخفى التشابه بين الرقابة الشرعية والمراجعة الخارجية بالرغم من اختلاف الأهداف والآلية، وهذا التشابه يصلح أساساً للاقتباس من مهنة المراجعة الخارجية (التي هي الأقدم) وذلك فيما يتعلق بالوسائل والإجراءات ونحوها مما يتصل بطرق أداء مهمة الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية .

تعريف هيئة الرقابة الشرعية :

عرف معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١) بشأن تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها بأن الهيئة هي :

جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء، على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إمام بفقه المعاملات . ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسات

ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية . وتكون قراراتها وفتاؤها ملزمة للمؤسسة .

تأسيس هيئة الرقابة الشرعية

قبل الحديث عن تأسيس هيئات الرقابة الشرعية لابد من بيان مدى إلزامية هذا التأسيس ومستند هذه الإلزامية .

ومن تتبع التطبيقات المختلفة نجد أن الوضع مختلف كما يأتي :

بعض المؤسسات تلتزم بالرقابة الشرعية بناء على نص قانوني .

وبعض المؤسسات يتم فيها الإلزام بالرقابة الشرعية من خلال النص في النظام الأساسي على إنشاء جهة تتولى هذه المهمة .

وبعض الأنظمة الأساسية جعلت إنشاء الهيئة اختيارياً بالنسبة لإدارة الشركة، ولا يوجد أي التزام بإنشاء هيئة أو مستشار للرقابة الشرعية سواء بنص قانوني أو بنص في النظام الأساسي للمصرف .

والواقع ان هناك التزاماً طبيعياً — قبل الإلزام القانوني أو النظامي — وهذا الالتزام تفرضه الخصيصة الأساسية التي تتميز بها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية عن البنوك التقليدية، وهي أنها تستقى مبادئها وتطبيقاتها من الشريعة الإسلامية، ذلك لأن تحقيق الاطمئنان بأن المصارف والمؤسسات الإسلامية تسير وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لابد له من وجود هيئة للرقابة الشرعية فيها .

وفي ذلك أيضاً تلبية لرغبات المساهمين والمستثمرين الذين يستثمرون أموالهم في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من أجل الوصول إلى الكسب الحلال، إذ من الضروري أن يتأكدوا من أن معاملات المصرف الإسلامي تتم دون مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبخاصة عدم التعامل بالربا ونحوه من الممارسات الممنوعة شرعاً .

طريقة تأسيس الهيئة :

بعض هيئات الرقابة الشرعية يتم اختيارها عن طريق مجلس الإدارة، وبعضها عن طريق المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، ومن المعلوم ان اجتماع الجمعية العمومية لا يحضره المستثمرون والدائنون بالرغم من علاقتهم الوثيقة بعمليات المصرف وتأثرهم بدور الهيئة، ذلك أن المستثمرين - كالمساهمين - يهتمهم التأكد من أن أموالهم يتم استثمارها وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ولذا فإن من المسائل المطروحة للبحث والمناقشة قضية عدم مشاركة المستثمرين في اختيار هيئة الرقابة الشرعية، ولا يثور هذا الطرح بالنسبة للمستثمرين حسب النظام الربوي، لأنهم يحصلون على نسبة معينة (فائدة ربوية) بغض النظر عن نتائج أعمال المصرف، ويتصل هذا بقضية أخرى هي ضرورة مشاركة المستثمرين والدائنين في اختيار مدقق الحسابات بوجه عام يشمل كلاً من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية..

ومهما كانت طريقة التأسيس فإنه يجب أن تكون مرجعية هيئة الرقابة الشرعية إلى أعلى جهة وهي الجمعية العمومية فإن هناك هيئات يتم اختيارها من قبل الإدارة التنفيذية - وهي حالة غير مستحسنة - ولا يستلزم هذا ارتباط الهيئة بالإدارة التنفيذية، أو خضوعها لأي ضغوط أو رغبات منها، بسبب الصفات التي تؤهل لعضوية الهيئة، وبسبب طبيعة المهام المنوطة بها .

وفي جميع الأحوال لا بد أن يكون للهيئة مستند قانوني أو نظامي لتدقيق حسابات الشركة من الناحية الشرعية وأن يكون تقديم تقرير الهيئة بنداً أساسياً في جدول أعمال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية .

التأهيل الشرعي لأعضاء الهيئة :

تتطلب مهام الرقابة الشرعية ان يتوافر في عضو الهيئة التأهيل العلمي والعملية، وذلك بأن يكون متعمقاً في فقه المعاملات المالية، ولا سيما ما يتصل بأنشطة المصارف الإسلامية، كما يجب أن تتوافر لديه المقدرة على جمع أدلة إثبات المشروع أو عدمها لتلك الأنشطة بعد دراستها وتحليلها للتوصل إلى نتائج صحيحة حول التزام المؤسسة المالية بالشريعة، ولذا لا بد

عضو من الإمام الجيد بالجوانب الفنية " للمسائل التي ينظر فيها لبيان حكمها الشرعي، حتى يكون معتمداً كلياً على التصورات التي تقدم إليه على وجه مجمل أو خاطئ .

استقلالية الهيئة :

تتمتع هيئات الرقابة الشرعية بالاستقلالية التامة عن كل من مجلس الإدارة وإدارة مصرف، وهذه الاستقلالية منحها القوة والنفوذ للقيام بعمليات الفحص والتدقيق دون تدخل إداري للتأكد من مطابقة جميع الأعمال للشرعية الإسلامية وإيقاف أو تعديل مسار أو آثار أي عملية أو صفقة مخالفة لأحكام الشريعة ومبادئها .

ويستند مبدأ الاستقلالية في مثل هذه الوظيفة إلى طبيعة مهامها التي تمت بصلة شديدة إلى شهادة، والحسبة، والتحكيم، فضلاً عن الإفتاء، وهي مهام لا تتم إلا بتجرد القائمين بها وانتفاء أي ضغط أو تأثير عليهم وإخلاصهم في الإبانة عن الحقائق التي تظهر لهم، ومع هذا لا بد في جميع الأحوال من الاحتفاظ بوجود علاقة تنسيق مع الإدارة، كما سيأتي .

إلزامية قرارات وفتاوى الهيئة :

كثيراً ما تخلو المستندات المكونة للهيئة عن التعرض لهذه النقطة اكتفاء بالتطبيق التلقائي لها، وبعض النصوص التي تنظم ممارسة الهيئة لمهامها تعطيها الصفة الاستشارية ولو من خلال التسمية التي تخلو عن الإشارة إلى مهمة الرقابة، فإذا اقتصر على بيان الدور الرقابي دون النص على مبدأ إلزامية الرأي حصل فقدان آلية تحقيق ذلك الإلزام، وهي الحق في التعديل أو الرفض للتصرف المخالف للشرعية ويلحظ أن بعض البنوك ينص نظامها الأساسي صراحة على أن لهيئة الرقابة الشرعية الحق في " وقف أو رفض أي تصرف أو تعامل يثبت أنه مخالف للشرع، وإبطال أي أثر يترتب عليه " .

على أن هذه الإلزامية إذا لم ينص عليها في النظام الأساسي فإنه ينص عليها في المستند الذي تنشأ الهيئة بموجبه، وأحياناً في لائحة عمل الهيئة، وأحياناً تتم ممارستها دون نص، في ظل حاكمية الشريعة الإسلامية عموماً وبخاصة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي تعتبر هذا الأمر هو المميز الأساسي لها والباعث على وجودها .

وفضلاً عن ذلك فإن هناك شعوراً مشتركاً لدى جميع أعضاء هيئات الرقابة الشرعية بأن لهم الحق الكامل في وقف أو إلغاء أي نشاط للمصرف في حالة اعتقادهم بعدم مطابقته للشريعة الإسلامية وهذه النتيجة يدعمها موقف إدارة المصرف من أن الإدارة لا تمتلك الاعتراض على قرارات هيئة الرقابة الشرعية .

أهداف الرقابة الشرعية

كثراً ما تلتبس الأهداف بالمهام، مع ان الأهداف هي الغايات التي يتطلع لتحقيقها، والمهام هي الواجبات التي ينبغي القيام بها للوصول إلى الأهداف ولدفع هذا الالتباس أشير إلى كل من أهداف الرقابة الشرعية (مع وسائلها الإجرائية) ومهام هيئات الرقابة الشرعية .

أهداف الرقابة الشرعية :

- ١- تحقيق التزام المصرف والمؤسسة بالأحكام والمبادئ الشرعية .
 - ٢- ايجاد الصيغ والعقود والنماذج المعتمدة شرعاً، بتطوير تلك المتبعة في مجال المصارف أو تقديم البدائل الشرعية لها كلما أمكن ذلك .
 - ٣- إثراء فقه المعاملات المالية بتطوير الصيغ المعروفة واستحداث صيغ ومنتجات جديدة وتطوير البحث في الاقتصاد الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي .
 - ٤- التزام العاملين في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالأحكام الشرعية الواجب مراعاتها في النشاط المصرفي الإسلامي .
 - ٥- طمأنة الجمهور من المتعاملين مع المصرف وغيرهم على شرعية النشاط الذي تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .
- بعض الإجراءات التي يتطلبها تحقيق أهداف الهيئات الرقابة الشرعية:
- ١- الاجتماع مع إدارة الشركة ومناقشة القائمين على الإدارة .
 - ٢- الإطلاع على ميزانية المصرف .
 - ٣- الإطلاع على عمليات المصرف الاستثمارية وعقودها ومستنداتها .
 - ٤- القيام بزيارات ميدانية للفروع .
 - ٥- الحصول على إفادات من المتعاملين مع المصرف .
 - ٦- مراجعة حساب الزكاة .
 - ٧- متابعة أعمال المصرف للتأكد من مراعاة المتطلبات الشرعية عند التنفيذ.

ويستتبع ذلك تدقيق أعمال المصارف والمؤسسات المالية بغرض التأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وهدفيها في كل مناشط هذه المؤسسات، وذلك بالاطلاع على أي مستندات أو وثائق أو سجلات أو عقود أو مكاتبات ترى أنها لازمة وضرورية لتمكينها من أداء اختصاصاتها .

مهام هيئات الرقابة الشرعية :

١- اعتماد الجوانب الشرعية في عقد التأسيس والنظام الأساسي واللوائح والنماذج والسياسات المتبعة في أعمال المصرف .

ويحسن أن تكون تلك الدراسة مبكرة بحيث تتناول (المشاريع المقترحة) لتلك النظم واللوائح إن أمكن ذلك، وإلا فإن الدراسة تتناول ما صدر منها وتتخذ الإجراءات اللازمة للتعديلات المقترحة وفقا للمتطلبات الشرعية ومن خلال القنوات التي يحتاج إليه اعتماد التعديلات المقترحة .

٢- اعتماد الاتفاقيات والعقود النمطية المتعلقة بالمعاملات المالية التي يجريها المصرف :

ويتكرر الاعتماد كذلك في كل حالة تقدم فيها فكرة جديدة تقضي تعديل العقد النمطي لاحتمال إضافة بعض الشروط أو حذفها مما قد يتغير معه التكيف والحكم وقد يكون من الأفضل الاشتراك في وضع تلك العقود والنماذج لكي تولد صحيحة بدلا من الحاجة لتعديلها .

٣- إبداء الرأي الشرعي في المنتجات التي يطرحها المصرف، وإصدار الفتاوى فيما يعرض من معاملات :

وذلك منذ التفكير بها إلى وضعها موضع التنفيذ (إبداء الرأي في الفكرة - رسم معالمها من الناحية الشرعية - اعتماد عقود العملية) مع متابعة التزام المصرف بعرض جميع المعاملات الجديدة على الرقابة الشرعية .

والرأي الشرعي قد يكون ملزما إذا كان يتعلق بمتطلبات صحة العملية شرعاً، وقد يكون من باب المشورة باقتراح توصيات على سبيل الاحتياط (الورع) ومراعاة ما هو أفضل، وهذا النوع هو من قبيل التوجيهات الكمالية وتحسين الأداء وهي مهمة مشتركة بين الشرعيين وغيرهم .

٤- متابعة عمليات المصرف، ومراجعة أنشطته من الناحية الشرعية في الفترات التي تحدّد بالتنسيق بين الهيئة والإدارة، والتحقّق من أن المعاملات المبرمة كانت لمنتجات معتمدة من قبل الهيئة :

المراجعة للعمليات من حيث مشروعية المبدأ وسلامة تطبيق الإجراءات والتدقيق للمستندات إما بصورة مواكبة لإجراء العمليات أو من خلال مواعيد دورية للاطلاع على نماذج عشوائية من النوعيات المختلفة لأعمال المصرف. وهذه المهمة تشبه في المجال المحاسبي (المراجعة والتدقيق والتفتيش المالي)، حيث إنها تغطّي الجانب الشرعي لضمان عدم وقوع ما يخل بالمبدأ أو العقد أو شروطه الشرعية ومتطلباته الطارئة .

وتشمل هذه المراجعة التصحيح والتعديل لإعادة العملية إلى شرعيّتها بالقيام ببعض الأعمال أو تسوية الالتزامات والحقوق طبقاً للشرعية .

٥- تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشكلات المعاملات المالية التي لا تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والمساهمة في إيجاد البدائل للمنتجات المخالفة لقواعد الشريعة .

٦- تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب للموظفين المعيّنين بتطبيق المعاملات المالية الإسلامية بما يعينهم على تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وذلك لتنمية الحس الإسلامي لديهم والإمام الفقهي لاكتشاف ما ينبغي التنبّه من شرعيّته . وذلك بعقد ندوات وتقديم برامج ومحاضرات وإجراء دورات تدريبية للعاملين .

وهذا إما أن يتم على حدة، أو بالاشتراك في الدورات التي تقدّم من إدارات مختصة بالمصرف وتتولى هيئة الرقابة تنظيم الجانب الشرعي منها .

- ٧- إبداء الرأي من الجوانب الشرعية في القوائم المالية للمصرف في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة والإدارة .
- وتتطلب هذه المهمة الاطلاع على ميزانية المصرف، وأعماله الاستثمارية وعملياته، كما تتطلب القيام بزيارات ميدانية للإدارات ومكاتب الموظفين القائمين بالعمليات .
- ٨- التأكد من تجنب المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وصرفها في وجوه الخير العامة .
- ٩- التأكد من توزيع الأرباح وتحمل الخسائر طبقاً لأحكام الشرعية .
- ١٠- التأكد من حساب الزكاة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- طبقاً لمعيار الزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وإعلام المساهمين بما وجب عليهم من الزكاة، والتأكد من توزيع موجودات صندوق الزكاة على مصارفها الشرعية .
- ١١- تقديم تقرير سنوي:
- يعرض في اجتماع الجمعية العامة للمصرف تبدي فيه الهيئة رأياً في المعاملات التي أجراها المصرف ومدى التزام الإدارة بالفتاوى والقرارات والإرشادات التي صدرت عنها .
- ١٢- مزاولة التفسير أو التحكيم الشرعي :
- وذلك في حالات النص على قيام الهيئة به، أو حيث يكون الموضوع عاجلاً أو لا يحتمل إحالته إلى جهة معتمدة في التحكيم الإسلامي .
- ١٣- تمثيل المصرف في المجالات الشرعية من المؤتمرات والندوات :
- وتشمل المشاركة في اللقاءات المصرفية الإسلامية الإدارية لتقديم التصور الشرعي عند حاجة الإداريين في الموضوعات المطروحة .

١٤- الإجابة على تساؤلات واستيضاحات العملاء :

وذلك بالنسبة لشرعية بعض الإجراءات أو المعاملات التي يظنون عدم شرعيتها أو يجهلون مستندها، سواء توجهوا إلى الهيئة مباشرة باستيضاحاتهم، أو أحالهم إليها الفنيون عند رجوعهم إليهم أو المناقشة معهم في معاملاتهم .



واقع هيئات الرقابة الشرعية

إن الاختلاف بين النظرية والتطبيق بالنسبة لهيئات الرقابة الشرعية قائم، وذلك لما هو ملحوظ من فقدان بعض الأسس الضرورية لنجاح تطبيق النظرية، ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة، بعضها من داخل الهيئات وبعضها من خارجها، ويمكن إيضاح ذلك من خلال عدة عناصر هي :

التقرير الشرعي - الرقابة الشرعية الداخلية - تعدد مراحل الرقابة الشرعية - العلاقة بين إدارة المصرف وهيئة الرقابة الشرعية - توثيق علاقة الهيئة بالجهات المختلفة .
وفيما يلي بيان هذه العناصر :

أولاً

التقرير الشرعي

التقارير الشرعية الدورية :

بـتقارير مفصلة إنه من الضروري للمدقق الشرعي التأكد - عملياً وواقعياً - من أن معاملات المصرف الإسلامي حلال، لأن ذلك يعطى مصداقية للتقرير السنوي، وكذلك يعطي حجية خلال مناقشة المساهمين وعملاء المصرف . ولهذا ينبغي على هيئة الرقابة الشرعية في كل مصرف أن تتقدم بتقرير مفصل ومتكامل عن ملاحظاتها على أداء المصرف من خلال تدقيقها المباشر، ومشاركتها في التأهيل والتدريب، ومن خلال تقارير المراجعة الداخلية، وتقارير الرقابة الحكومية على المصارف، وأن تتقدم بهذه التقارير لمجلس الإدارة على أن تعكس بوضوح كل الملاحظات الجوهرية .

التقرير الشرعي السنوي :

هناك اختلافات كبيرة في التقارير التي تقدمها الهيئات التي تقوم بالرقابة الشرعية سواء في الصياغة أو في المحتوى :

أما في الصياغة فقد استقر العمل على صيغة نمطية منذ زمن طويل، وتم تطوير هذه الصياغة بما يلائم طبيعة المؤسسات المالية الإسلامية .

وأما المحتوى فقد اشتملت الصيغة النمطية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على عدة عناصر يؤدي بيانها إلى نتيجة إيجابية أو سلبية، أو إبداء مآخذ وتحفظات .

ولذا يجب أن يحتوي تقرير الهيئة على رأيها في التزام المنشأة بالشرعية الإسلامية في معاملاتها وأن توضح في تقريرها أي خروج وما اتخذته إدارة المنشأة حيال ضمان عدم تكراره. أو أن يحتوي التقرير على تأكيد من الهيئة بأنها لا تستطيع إبداء الرأي، وعليها في هذه الحالة إبداء الأسباب .

هذا من حيث المبدأ أما التطبيق فكثيراً ما يقع اختزال التقرير إلى سطر أو سطرين بأن عمليات المصرف تتفق مع الشرعية !

تفعيل التقرير الشرعي :

هناك أمور لا بد منها لفاعلية التقرير الشرعي، ومن وسائل تفعيل التقرير الشرعي :

أ- يجب أن تكون الهيئة مستقلة حتى تكون آراؤها وتوصياتها معتمداً عليها من قبل المستفيدين من تقريرها وإن كانت الهيئة غير مستقلة فإنه يجب عليها توضيح ذلك في تقريرها .

ب- ان النتيجة المرتقبة من التقرير الشرعي هي تحقيق التزام المصرف بالشرعية الإسلامية، وإقناع العملاء بأن معاملاته حلال ويمكن للعملاء التأكد من ذلك من خلال التقرير الشرعي، أو من خلال اللقاءات بين هيئة الرقابة الشرعية وعملاء

المصرف وكذلك من خلال عقد ندوات ومؤتمرات توضح مفهوم ودور الرقابة الشرعية.

ج- إن الاعتماد على سؤال إدارة (موظفي) المصرف فقط سيؤدي إلى ظهور عدة مشاكل خلال حصولهم على المعلومات وهذه المشاكل تتعلق بسرية المعلومات، وقلة المهارات الإدارية، ونظم المعلومات المتبعة، كما أن هذه المشاكل قد تنشأ من مجلس الإدارة وإدارة المصرف أو المشرفين أو الموظفين بنسب متفاوتة وهذه المشاكل قد تعكس أن بعض العاملين في المصرف وبعض المديرين لا يعرفون دور الرقابة الشرعية ولا وظيفتها أو حتى سلطتها .

ثانياً

الرقابة الشرعية الداخلية

إن الرقابة الداخلية في البنوك جزء أساسي في الخطة التنظيمية، ولها العديد من الطرق والوسائل التي يتم تبنيها بواسطة المؤسسة المالية وذلك لحماية أصولها، وتوفير الدقة والنقطة في البيانات المحاسبية . وتشجيع الكفاءة الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية.

وقد كانت الرقابة الداخلية — إلى أمد قريب — تقتصر على الجوانب المالية والفنية إلى أن بادرت بعض المصارف الإسلامية إلى الاهتمام بالرقابة الشرعية الداخلية ، ولا تزال هذه المبادرة على نطاق محدود بالرغم من صدور معيار عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عن الرقابة الشرعية الداخلية .

ولا بد من الاستفادة من الفكر الإنساني المعاصر الذي تطور في مجال التدقيق أو الرقابة الشرعية بسبب الظروف المدنية التي أحاطت به مما أدى إلى إرساء مبادئ وقواعد معظمها لا يتعارض مع الفكر الإسلامي بل إن القواعد العامة للتشريع والتفكير من المنظور الإسلامي تقرر تلك المبادئ بالرغم من اختلاف التسميات وقد ساعد هذا على وضع معيار للرقابة الشرعية يسهم في تحقيق المهام المنوطة بهذه الجهة المهمة بالنسبة للبنوك الإسلامية .

ولا يمكن القيام بالرقابة سواء من خلال الرقابة الداخلية أو الرقابة الخارجية إلا إذا تم وضع الخطط بصورة واضحة وسليمة وتم تحديد الأهداف والوسائل وتم إعداد اللوائح والأنظمة والضوابط التي تحدد بوضوح الصلاحيات والاختصاصات وسير العمليات، وتم التأكيد في هذه اللوائح والأنظمة على الالتزام بالشريعة الإسلامية وذلك من خلال اختيار العاملين الحريصين على الالتزام بأوامر الله عز وجل واجتناب نواهيه، على أن يتم تأهيلهم سواء في فقه المعاملات أم في مجال عملهم.

ويمكن للرقابة الشرعية أن تستفيد من التطورات والدراسات التي أجريت في مجال المراجعة الداخلية، فتكون هناك مراجعة داخلية شرعية، إما كجزء من إدارة المراجعة الداخلية أو كإدارة مستقلة يطلق عليها إدارة المراجعة الشرعية الداخلية، يكون هدفها تشجيع العاملين في المؤسسة على الالتزام بالشريعة الإسلامية والأخذ بيدهم في هذا المجال ومن ثم المتابعة والمراجعة للتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية..

تنظيم عملية المراجعة الداخلية الشرعية :

هذا، وإن من الضروري وجود قواعد تضمن حسن إدارة وتنظيم عملية الرقابة الشرعية الداخلية وذلك على النحو التالي :-

- ١- تحديد دقيق لأهداف وسلطة ومسئولية إدارة الرقابة الشرعية الداخلية .
- ٢- وضع الخطط اللازمة لإنجاز وتحقيق الأهداف .
- ٣- وجود سياسات ولوائح مكتوبة تنظم إجراءات الرقابة الشرعية الداخلية.
- ٤- وجود قواعد ومعايير لاختيار أفراد إدارة الرقابة الشرعية الداخلية .
- ٥- التنسيق مع المراجع الخارجي للحسابات والذي يمكن الاستفادة من مهاراته ومن بعض النتائج التي يتوصل إليها لإنجاز أهداف الرقابة الشرعية الداخلية .
- ٦- وضع البرامج والإجراءات اللازمة بواسطة المسؤول عن وظيفة الرقابة الشرعية الداخلية لضمان أداء الأعمال على أعلى مستوى من الإتقان والجودة .
- ٧- التعرف على آراء وفتاوى الهيئة الشرعية لكل ما هو جديد .

٨- الرد على استفسارات جهاز التنفيذ خلال حركة العمل اليومي .

٩- الاضطلاع بمهام المراجعة والتوثيق خلال المراحل المختلفة للتنفيذ.

١٠- اكتشاف الأخطاء وتصحيحها أولاً بأول في ضوء توجيهات هيئة الرقابة الشرعية. أو اللجنة التنفيذية أو العضو المنتدب لذلك الغرض .

والواقع ان الرقابة الشرعية الداخلية أهم عوامل تحقيق فعالية الرقابة الشرعية وتأكيد الالتزام بالشريعة الإسلامية في كافة معاملات المصرف، وكشف أي انحرافات عن ذلك بصورة فورية وإبلاغ الإدارة لاتخاذ الإجراءات لتصحيح الوضع وضمان عدم تكرارها مرة أخرى .

ولكي تتجح أنظمة الرقابة الشرعية الداخلية لابد ان تتوفر في المراقبين الشرعيين الداخليين الخلفية الشرعية المناسبة وبخاصة فقه المعاملات، وان يتلقوا التدريب المناسب، وان توافق هيئة الرقابة الشرعية على تعيينهم بعد التأكد من أهليتهم العلمية والعملية وتوجههم الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

كما يجب وجود إجراءات واضحة ودقيقة لمعالجة العمليات، بحيث لا يترك للعاملين مجال للانحراف في تفسير معنى الالتزام بالشريعة الإسلامية أو تطبيق قواعدها .

وكذلك وجود مجموعة مستندية ودفترية ملائمة بحيث تسجل وتوثق بها كافة معاملات التدقيق بطريقة تمكن من مراجعتها بواسطة أشخاص آخرين للتأكد من التزامها بالشريعة الإسلامية .

وفيما يلي نموذج من إحدى لوائح الهيئات الشرعية لبيان مهام الرقابة الشرعية الداخلية:

مهام الرقابة الشرعية الداخلية :

من مهام المراقبين الشرعيين الداخليين ومسئولياتهم يأتي :

أ/ متابعة جميع ما يصدر عن هيئة الرقابة الشرعية من فتاوى وقرارات .

ب/ فحص جميع العمليات التي يقوم بها المصرف وتقييم مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية وتقيده بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ج/ مناقشة الملاحظات والنتائج الأولية التي توصل إليها المراقب الشرعي مع الأطراف الإدارية المعنية قبل إصدار تقاريره النهائية .

د/ تقديم تقارير كتابية ربع سنوية إلى إدارة المصرف أو مجلس الإدارة (مع نسخة إلى هيئة الرقابة الشرعية والمدير العام) تتضمن نتيجة ما تم القيام به من فحص لعمليات المصرف وتعليماته بشأن ما يجب إجراؤه من تصحيحات وتحسينات، مع التنويه بالعمل المتميز كلما كان ذلك مناسباً .

هـ/ متابعة تنفيذ الإدارات والأقسام المعنية لتعليمات الهيئة وأية قرارات أو توصيات أخرى تتعلق بالأمر الشرعية صادرة عن هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين والجهات الرقابية الأخرى .

و/ الالتزام بمواثيق الأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

ز/ المشاركة في تدريب موظفي المصرف والإسهام في توعية عملاء المصرف وغيرهم بأصول ومميزات العمل المصرفي الإسلامي .

ثالثاً

تعدد مراحل الرقابة الشرعية

لتحقيق نجاح هيئات الرقابة الشرعية في أداء مهامها لا بد أن تمر الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بثلاث مراحل وهي : رقابة سابقة للتنفيذ، ورقابة متزامنة مع التنفيذ، ورقابة لاحقة للتنفيذ ونوضح فيما يلي طبيعة كل نوع فيها :

أ- الرقابة السابقة للتنفيذ:

وتتمثل في المشروعات والعمليات التي تعتمد إدارة المصرف تنفيذها فتجتمع الجهة المنوط بها الرقابة كل ما يتعلق بها من بيانات ومعلومات وتعرضها على هيئة الفتوى لتدلي فيها برأيها قبل إقدام المصرف على تنفيذها، وإذا ما تبين مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية يتم استبعادها أو تعديلها بما يتلاءم مع الأحكام الشرعية .

ب- الرقابة المتزامنة مع التنفيذ:

وتتمثل هذه الرقابة في المتابعة الشرعية لأعمال المصرف أولاً بأول وفي مراحل التنفيذ المختلفة لتؤكد من التزام المصرف بالتطبيق الكامل للفتاوى الصادرة، وتقوم في ذات الوقت بالتوجيه والتقييم لأي خطأ في الفهم يؤثر على التنفيذ ويجعله منحرفاً عن أهدافه وغاياته وعادة ما تكون هذه الرقابة لعمليات مستجدة فتدرس مرة فتعايش الرقابة الشرعية هذا التطبيق الأولي حتى يكون نموذجاً يحتذى في الأعمال التالية فيما بعد .

ج- الرقابة اللاحقة :

هذا النوع من الرقابة أهم أعمال الرقابة الشرعية الداخلية إذ أن الرقابة السابقة لا تكون إلا على مشروعات أو أعمال مستجدة لم يسبق للمصرف أن مارسها من قبل، والرقابة المتزامنة تكون أيضاً مع هذه المشروعات والأعمال المستجدة والتي تطبق لأول مرة ويراد وضع نموذج للتطبيق يضمن تحقيق الهدف الشرعي أما الرقابة اللاحقة فهي للأعمال العادية والمتكررة سواء أكانت خدمة أم استثمارية، وتتولى الرقابة الشرعية فحصها ومراجعتها للتأكد من أنها نفذت طبقاً للإرشادات والتوجيهات الصادرة عن الهيئة، وتقوم الرقابة الشرعية بالتوجيه إلى أي نوع من أنواع القصور ظهر أثناء عمليات التنفيذ .

رابعاً

العلاقة بين إدارة المصرف وهيئة الرقابة الشرعية

إن مهمة الرقابة الشرعية وثيقة الارتباط بالمصرف الإسلامي أو المؤسسة المالية الإسلامية وهي ذات صلة بجميع الإدارات، للحاجة الماسة إلى التدقيق الشرعي للمعاملات، وهو أمر مختلف عن المهام الموكولة إلى إدارات أو أقسام المراجعة والتدقيق والشئون القانونية مع قيام الصلة بين هذه المجالات لأنها من مستلزمات إبداء الرأي الشرعي على الوجه المطابق لواقع الحال .

وبهذا يتبين أن من سياسات العمل المصرفي والاستثماري في البنوك الإسلامية التعاون بين الرقابة الشرعية وإدارات الشئون القانونية والمراجعة والتدقيق .

ومن الأساليب المطروحة للتعاون مع مراجع الحسابات ان يضع في برنامجه التأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية حسب القواعد المحددة من هيئة الرقابة الشرعية، ومن ثم تقديم التقرير إليها بنتائج أعمالها.

وإذا كان الالتزام بالشريعة الإسلامية هو أحد أهداف المنشأة فيكون من وظائف الإدارة التأكد من تحقيق ذلك، ومن اجل ذلك طرح وطبق أسلوب الرقابة الشرعية .

ولضمان شمولية تلك الرقابة لجميع الإدارات والعاملين بالمنشأة كان لا بد من أن ترتبط هيئة الرقابة الشرعية بأعلى مستوى تنظيمي ممكن حتى يتمكن العاملون في هذه الوظيفة من القيام بممارسة مهمة الرقابة على جميع المستويات التي تكون أدنى من ذلك .

مسئولية الإدارة نحو الهيئة :

أ/ توفير جميع المعلومات التي تعين الهيئة على تكوين الرأي الشرعي في المعاملات التي يمارسها المصرف، وللهيئة الحق في الاطلاع الكامل على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين والقانونيين وموظفي المصرف ذوي الصلة .

ب/ الالتزام بإطلاع الهيئة على أي عملية يراد الدخول فيها بصورة مبكرة، وعرض أي نماذج أو عقود جديدة يخطط لاستخدامها في المستقبل لمراجعتها واعتمادها من قبل الهيئة قبل إصدارها .

ج/ تقديم أي توضيحات تطلبها الهيئة ولا سيما بشأن العمليات التي تظن الهيئة أنها وقعت مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية .

هـ/ تهيئة وسائل المراجعة الدورية لمستندات العمليات من خلال بنود المركز المالي الدوري، للوصول بسهولة في نهاية العام إلى نتائج السنة كلها من الناحية الشرعية بما يتيح تقرير مشروعيتها بعد البحث والتدقيق اللازم .

و/ تنظيم لقاءات للهيئة مع العاملين بالمصرف للمذاكرة في القضايا الشرعية المصرفية، يهدف تنمية الوعي الشرعي لديهم .

ز/ أن تعرض على الهيئة جميع المستندات والعقود والاتفاقيات الواردة إلى المصرف من جهات ومؤسسات أخرى ولو كانت لديها هيئات شرعية، وذلك لتمكين الهيئة من مراجعتها واعتمادها قبل مشاركة المصرف فيها والتوقيع عليها.

والحمد لله رب العالمين

**

*

من مراجع الموضوع

- معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١) تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها (معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م) .
- معيار الضبط رقم (٢) الرقابة الشرعية (معايير المحاسبة ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م) .
- معيار الضبط رقم (٣) الرقابة الشرعية الداخلية (معايير المحاسبة ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م) .
- أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها على معاملات البنك الإسلامي، د. فارس محمود أبو معمر الجامعة الإسلامية غزة ١٩٩٤م ، بحث مقدم لمؤتمر المستجدات الفقهية في معاملات البنوك الإسلامية، تنظيم البنك الإسلامي الأردني ١٩٩٤م .
- هيئة الرقابة الشرعية ، الإطار القانوني ، فيصل عبد العزيز فرح بنك البركة السوداني بحث مقدم لمؤتمر المستجدات الفقهية - البنك الإسلامي الأردني .
- التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، محمود عبد الباري ، مصرف قطر الإسلامي بحث مقدم لمؤتمر المستجدات الفقهية .
- تفعيل آليات الرقابة على العمل المصرفي د. يوسف القرضاوي بحث مقدم لندوة البركة التاسعة عشرة للاقتصاد الإسلامي (رمضان ١٤٢١ - ٢٠٠٠م) .
- الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية د. عبد الستار أبو غدة حولة البركة ، العدد الأول ٩٤ - ١٢٢) .
- المدخل لفقه البنوك الإسلامية د. عبد الحميد البعلي ، نشر المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م الصفحات المخصصة للرقابة الشرعية وهي ١٥٢ لغاية ١٧٢ ثم النماذج لتنظيم الهيئة) .
- أصول المصرفية الإسلامية وقضايا بالتشغيل د. الغريب ناصر ، ط دار أبو للو ١٤١٧هـ = ١٩٩٣ الصفحات المخصصة للرقابة الشرعية ٢٢٩ - لغاية ٢٥٤ .
- الرقابة المصرفية، مقوماتها، أسسها، متطلباتها ، أساليبها ، برامجها، وائل أبو شقرا ط . دار الاختصاص بيروت ١٩٨٩م .
- الرقابة المالية في الفقه الإسلامي د. حسين راتب يوسف ريان ط . دار النفائس الأردن .
- الرقابة على الأداء المصرفي (رسالة دكتوراه) د. صادق حماد محمد ١٩٩٩م .
- الرقابة الشرعية (رسالة دكتوراه - بالإنجليزية) د. محمد القطان ٢٠٠٠م

٢ المقدمة
٣ التمهيد
٣ تعريف هيئة الرقابة الشرعية
٤ (١) تأسيس هيئة الرقابة الشرعية
٦ طريقة تأسيس الهيئة
٧ استقلالية الهيئة
٩ (٢) أهداف هيئة الرقابة الشرعية
٩ بعض الإجراءات التي يتطلبها تحقيق أهداف الهيئات الرقابة الشرعية
١٠ مهام هيئات الرقابة الشرعية
١٤ (٣) واقع هيئات الرقابة الشرعية
١٤ أولاً: التقرير الشرعي
١٥ تفعيل التقرير الشرعي
١٥ ثانياً: الرقابة الشرعية الداخلية
١٦ تنظيم عملية المراجعة الداخلية الشرعية
١٨ جهاز الرقابة الشرعية الداخلية
١٩ ثالثاً : تعدد مراحل الرقابة الشرعية
١٩ الرقابة السابقة للتنفيذ
١٩ الرقابة المترامنة مع التنفيذ
٢٠ الرقابة اللاحقة